

Institutional Barriers to Employing Postgraduate Graduates in Libya: An Analytical Study on Prospects for University–Labor Market Integration

Hani Husein Khalifa Muftah *

Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya.

*Email: alhany1990@gmail.com

المعوقات المؤسسية لتوظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا: دراسة تحليلية لآفاق التكامل بين الجامعات وسوق العمل

هاني حوسين خليفة مفتاح *

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

Received: 22-12-2025	Accepted: 22-02-2026	Published: 08-03-2026
		
<p>Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).</p>		

Abstract

This study analyzes the institutional barriers constraining the employment of postgraduate graduates in Libya, within the framework of the misalignment between higher education outputs and labor market needs. It is grounded in the premise that persistent unemployment among highly qualified graduates is not merely the result of quantitative supply–demand imbalances, but primarily reflects deep institutional and structural failures related to weak governance, inadequate strategic planning, and the disconnection between education policies and employment systems.

The study adopts an analytical–inductive and comparative documentary approach, drawing on international reports (World Bank, ILO, UNESCO, IOM, ETF) alongside Arab and Libyan academic literature to examine how the mismatch between higher education outputs and labor market requirements is institutionally produced.

The findings reveal that institutional constraints operate through three interrelated mechanisms: deficiencies in governance and regulatory frameworks linking education to employment, weak strategic planning of postgraduate programs in relation to sectoral demand, and ineffective coordination and labor market information systems. These dynamics generate structural imbalances, producing oversupply in some academic fields and skill shortages in others, while obstructing clear transition pathways from education to employment—particularly for postgraduate graduates whose employability depends on advanced, knowledge-intensive labor demand.

The study concludes that addressing postgraduate unemployment in Libya requires a comprehensive institutional approach that reconfigures university–labor market governance, aligns academic planning with economic transformation, and strengthens labor market information and coordination systems, rather than relying on fragmented or purely quantitative expansion policies.

Keywords: Institutional barriers, postgraduate employment, higher education, labor market integration, Libya.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المعوقات المؤسسية التي تحد من توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا، في ضوء فجوة التكامل بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل. وتنطلق الدراسة من فرضية أن استمرار بطالة حملة المؤهلات العليا لا يعكس اختلالات كمية في العرض والطلب فحسب، بل يعبر أساساً عن خلل هيكل مؤسسي ناتج عن ضعف الحوكمة، وغياب التخطيط الاستراتيجي المرتبط باحتياجات السوق، وانفصال السياسات التعليمية عن سياسات التشغيل.

اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً-استقرائياً مدعوماً بالمقارنة، من خلال تحليل وثائقي لتقارير دولية (البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، اليونسكو، منظمة الهجرة الدولية، ETF) إلى جانب الأدبيات العربية والدراسات الليبية المحكمة، وذلك بهدف تفكيك آليات إنتاج فجوة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل.

وأظهرت نتائج التحليل أن المعوقات المؤسسية تتجسد في ثلاث حلقات مترابطة: ضعف نماذج الحوكمة والتشريعات المنظمة للعلاقة بين التعليم العالي والتشغيل، قصور التخطيط الاستراتيجي للبرامج العليا وربطه بالطلب القطاعي، وضعف قنوات التنسيق وتدفق المعلومات بين الجامعات وسوق العمل. ويؤدي هذا التداخل إلى إنتاج فائض أكاديمي في بعض التخصصات مقابل عجز نوعي في مجالات أخرى، وإلى غياب مسارات انتقال واضحة من التعليم إلى التوظيف، لا سيما لخريجي الدراسات العليا الذين تتطلب وظائفهم أطراً مؤسسية وقدرات استيعابية نوعية.

وتخلص الدراسة إلى أن معالجة بطالة خريجي الدراسات العليا في ليبيا تتطلب مقاربة مؤسسية تكاملية، تقوم على إعادة بناء الحوكمة المشتركة بين الجامعة وسوق العمل، وربط التخطيط الأكاديمي بالتحويلات الاقتصادية، وتطوير نظم معلومات سوق العمل، بدل الاكتفاء بالحلل الجزئية أو التوسعات الكمية في القبول الجامعي.

الكلمات المفتاحية: المعوقات المؤسسية، توظيف خريجي الدراسات العليا، التعليم العالي، تكامل سوق العمل، ليبيا.

المقدمة

يشهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولات هيكلية عميقة في أنماط الاقتصاد والعمل، مدفوعة بتسارع التطور التكنولوجي، والتحول نحو اقتصاد المعرفة، وبروز دور التعليم العالي بوصفه أحد أهم محددات القدرة التنافسية على مستوى الأفراد والمؤسسات والدول. ولم يعد ينظر إلى الجامعات باعتبارها مؤسسات مانحة للشهادات فحسب، بل باعتبارها فاعلاً رئيسياً في إعداد رأس المال البشري القادر على الاندماج في سوق العمل والاستجابة لمتطلباته المتغيرة. وفي هذا السياق، أكدت العديد من التقارير الدولية على أهمية تحسين المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، خاصة في الدول النامية والانتقالية على حد سواء، لما يترتب عليه من آثار مباشرة على معدلات البطالة، خاصة بين فئة الشباب وحملة الشهادات العليا.

وتشير تقارير المنظمات الدولية المعنية بسوق العمل والتنمية البشرية إلى أن بطالة الخريجين، ولا سيما خريجي الدراسات العليا، لم تعد ناتجة فقط عن نقص فرص العمل، بل ترتبط بعوامل مؤسسية معقدة تشمل ضعف التنسيق بين سياسات التعليم والتشغيل، وقلة الشراكات بين الجامعات والقطاعات الإنتاجية، إضافة إلى قصور نظم الإرشاد المهني في الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد الحقيقي. وقد أبرزت تقارير منظمة العمل الدولية أن فجوة المهارات والاختلالات الهيكلية في سوق العمل تعد من أهم مسببات استمرار بطالة الخريجين، حتى في الدول التي تشهد توسعاً في مؤسسات التعليم العالي (ILO, 2025).

وفي الإطار ذاته، أوضحت تقارير البنك الدولي أن العديد من نظم التعليم العالي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعاني من ضعف الارتباط بسوق العمل، نتيجة التركيز المفرط على التوسع الكمي في القبول الجامعي، مقابل محدودية الاهتمام بجودة البرامج، والمهارات التطبيقية، والتعليم القائم على احتياجات السوق. كما أكدت هذه التقارير أن غياب الرؤية المؤسسية المتكاملة التي تربط بين التعليم العالي وسياسات التشغيل يؤدي إلى إنتاج فجوة مستمرة بين العرض من الخريجين والطلب الفعلي في سوق العمل (World Bank, 2012).

وفي السياق العربي، أبرزت تقارير اليونسكو والإسكوا أن ضعف التكامل المؤسسي بين الجامعات وسوق العمل يُعد تحدياً مشتركاً، حيث تعاني معظم الدول العربية من محدودية الأطر التنظيمية التي تنظم العلاقة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الإنتاجي، إضافة إلى ضعف نظم المتابعة والتقييم لمخرجات التعليم. وقد شددت هذه التقارير على أن معالجة بطالة الخريجين تتطلب إصلاحات مؤسسية شاملة تشمل الحوكمة، والتخطيط، وبناء شراكات مستدامة مع سوق العمل، وليس الاكتفاء بإصلاحات جزئية أو برامج قصيرة الأجل (UNESCO, 2022؛ ESCWA, 2021).

أما في السياق الليبي، فتظهر التقارير الدولية والإقليمية صورة أكثر تعقيداً، حيث تتداخل التحديات المؤسسية للتعليم العالي مع اختلالات أوسع في بنية سوق العمل والاقتصاد الوطني. فقد أشارت تقارير منظمة الهجرة الدولية واليونسكو إلى أن سوق العمل الليبي يعاني من ضعف التنوع الاقتصادي، وهيمنة القطاع العام، وغياب سياسات تشغيل واضحة تستوعب خريجي الجامعات، خاصة خريجي الدراسات العليا. كما أكدت هذه التقارير أن ضعف التنسيق المؤسسي بين الجامعات والجهات المشغلة، وغياب برامج الانتقال من التعليم إلى العمل، يمثلان عائقاً رئيسياً أمام توظيف هذه الفئة (UNICEF & EU/KfW, IOM, 2021).

وتعزز تقارير المؤسسة الأوروبية للتدريب هذا الطرح، إذ تشير إلى وجود فجوة واضحة بين المهارات التي يكتسبها الخريجون في مؤسسات التعليم العالي الليبية، والمهارات المطلوبة فعلياً في سوق العمل، وهو ما يعكس قصوراً مؤسسياً في تصميم البرامج الأكاديمية، وآليات تحديثها، وربطها بالتحولات الاقتصادية. وتخلص هذه التقارير إلى أن معالجة هذه الفجوة تتطلب تبني مقاربة تكاملية تقوم على إعادة بناء العلاقة بين الجامعة وسوق العمل ضمن إطار مؤسسي واضح ومستدام (ETF, 2024).

الدراسات السابقة :

سوف يندرج تناول الدراسات السابقة في هذا الدراسة بشكل يسعى إلى تتبع كيفية مقارنة الأدبيات الليبية والعربية لمسألة مواءمة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل، وصولاً إلى استخلاص الفجوة المؤسسية التي تؤسس وتمهد لحل مشكلة الدراسة الحالية حول المعوقات المؤسسية لتوظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا.

حيث تناولت دراسة المهبط (2022) المعنونة «مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل: دراسة حالة جامعة الزيتونة» هدف قياس درجة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من خلال حالة جامعة الزيتونة. اعتمدت الدراسة على مجتمع يضم طلبة وخريجي الجامعة وبعض الأطراف المرتبطة بسوق العمل المحلي، واستخدمت المنهج الوصفي-التحليلي مدعوماً

بالاستبيان. أظهرت النتائج وجود ضعف ملحوظ في المواءمة، خصوصاً في المهارات التطبيقية والتقنية المطلوبة من قبل المؤسسات، مع فجوة واضحة بين مخرجات البرامج وحاجات السوق. وأوصت الدراسة بضرورة تحديث البرامج الأكاديمية وربطها بمتطلبات المهارات وبناء قنوات تواصل مع سوق العمل. إلا أن القراءة التحليلية لهذه النتائج تُظهر أن الدراسة، رغم دقتها الوصفية، توقفت عند مستوى المؤسسة الجامعية ولم تُحلل البنية المؤسسية الأوسع التي تُنتج هذا الخلل.

وفي السياق نفسه، هدفت دراسة العريبي (2018) بعنوان *Factors affecting unemployment among fresh graduates: Applied study of the University of Sebha* المؤثرة في بطالة الخريجين بجامعة سبها. اعتمدت الدراسة على خريجي الجامعة مجتمعاً لها، مستخدمة المنهج الوصفي-التحليلي. خلصت النتائج إلى أن عدم مواءمة التخصصات والمهارات مع الطلب، وضعف التدريب العملي والإرشاد المهني، يمثلان عوامل مركزية في ارتفاع البطالة. وأوصت بإعادة توجيه سياسات القبول وتطوير التدريب. غير أن التركيز ظل منصباً على أعراض المشكلة (البطالة والمهارات) دون تفكيك آليات التخطيط والسياسات التي تُبقي هذه الفجوة قائمة.

أما دراسة إصميذة وإسميو وبين مصطفى (2022) المعنونة «المهارات التي يتطلبها سوق العمل ومستوى توافرها لدى خريجي قسم الإدارة العامة وإدارة الأعمال» فقد سعت قياس فجوة المهارات لدى خريجي تخصصات إدارية. شمل المجتمع خريجي هذه التخصصات، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي-التحليلي. أظهرت النتائج فجوة كبيرة في المهارات الناعمة والتطبيقية مقارنة بما يتطلبه السوق، وأوصت بتحديث المناهج وبناء شراكات تدريبية. تحليلياً، تفسر هذه النتائج بوضوح جانب الفجوة المهنية، لكنها لا تُجيب عن سبب استمرارها على مستوى السياسات والحوكمة.

من جهتها، تناولت دراسة البرهمي (2021) الموسومة «مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل الليبي» الموضوع من منظور وثائقي-تحليلي أوسع، مستهدفة التعليم العالي وسوق العمل الليبي. خلصت إلى وجود غياب في سياسات الربط، وضعف في متابعة الخريجين، وتشتت في المبادرات، وأوصت بإنشاء أطر وطنية للمواءمة وحوكمة الشراكات. وتمثل هذه الدراسة خطوة باتجاه المنظور المؤسسي، لكنها لم تُقدم نموذجاً تنسيقياً متكاملًا يربط بين الأطراف المعنية.

هذا قدّم أميمن (2024) في دراسته «إشكالية غياب المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل في ليبيا» تحليلاً وثائقياً-سياسياً للإشكالية، كاشفاً عن قصور السياسات التعليمية وضعف الأطر التنظيمية التي تحكم الانتقال من التعليم إلى العمل، ومقترحاً مواءمة قائمة على التخطيط والحوكمة. وتكمن أهمية هذه الدراسة في نقل النقاش من مستوى البرامج إلى مستوى السياسات.

وفي الاتجاه ذاته، قيّمت دراسة النويصري (2024) المعنونة *The suitability of higher education outputs to labour market requirements in Libya* منهج تحليلي وصفي، مؤكدة وجود فجوة هيكلية في المهارات والتخصصات، مع توصيات إصلاحية للبرامج. لكنها، شأنها شأن الدراسات الوصفية، لم تُفكك آليات التنسيق المؤسسي.

أما العوكلي (2014) في دراسته *Higher education and labour market in Libya (Descriptive and analytical study)* فقد قدّم توصيفاً تحليلياً مبكراً للعلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، مبرزاً التوسع الكمي بلا تخطيط نوعي وضعف امتصاص الخريجين، وداعياً إلى سياسات ربط وتشغيل. وتكشف هذه الدراسة عن جذور الخلل الهيكلي منذ عقد من الزمن.

وعلى مستوى التقارير الدولية، وقر تقرير IOM (2021) *Libya labour market assessment: Opportunities and risks* تشخيصاً قائماً على بيانات سوق العمل، مبرزاً ضعف الطلب النوعي وغياب مسارات انتقال واضحة من التعليم إلى العمل، مع توصيات إصلاحية تشغيلية وتنسيقية. كما حدّد تقرير UNICEF (2021) *Youth employability skills in Libya* فجوات مهنية كبيرة لدى الشباب،

داعياً إلى برامج انتقال وتدريب موجهة. وأخيراً، أبرز تقرير Team (2023) Challenges & needs of youth in the Libyan job market هشاشة المسارات المهنية ونقص البيانات كعائق مؤسسي للتخطيط.

يُظهر لنا من تحليل واستقراء الدراسات الليبية توثق وجود فجوة في المواءمة والمهارات، بينما الدراسات العربية والتقارير الدولية تفسرها بوصفها خللاً مؤسسياً في السياسات والتخطيط والحكومة ومسارات الانتقال. غير أنه لا توجد دراسة واحدة ضمن هذه القائمة تربط هذه الأبعاد جميعاً في إطار مؤسسي تكاملي يركّز تحديداً على توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا.

ومن هنا تتحدد فجوة هذه الدراسة: الحاجة إلى تحليل مؤسسي يربط بين الحوكمة، التشريعات، التخطيط، قنوات التنسيق، وبنية سوق العمل لتفسير استمرار فجوة توظيف خريجي الدراسات العليا، بما يبرر منهجها التحليلي الوثائقي المقارن ويؤسس لإطارها النظري وأسئلتها وأهدافها.

مشكلة الدراسة :-

وتتجلى هذه الاختلالات الهيكلية في سوق العمل بضعف القطاع الخاص، وهيمنة القطاع العام، وضعف التنسيق المؤسسي بين الجامعات والجهات المشغلة. وقد أشارت تقارير البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية إلى أن بطالة الخريجين في ليبيا، ولا سيما حملة المؤهلات العليا، تعكس قصوراً مؤسسياً في تصميم السياسات التعليمية، وآليات الانتقال من التعليم إلى العمل، وضعف الأطر التنظيمية التي تربط بين العرض التعليمي والطلب في سوق العمل (World Bank, 2012؛ IOM, 2021؛ ILO, 2025).

وعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا، فإن معظمها ركز على الوصف العام للظاهرة أو على خريجي التعليم الجامعي بوجه عام، دون تخصيص كافٍ لخريجي الدراسات العليا بوصفهم فئة لها خصوصيتها المؤسسية ودورها المحتمل في التنمية. كما أن هذه الدراسات غالباً ما افترقت إلى المقاربة التحليلية المقارنة التي تضع الحالة الليبية في سياق عربي ودولي، وتستشرف آفاق التكامل المؤسسي بين الجامعة وسوق العمل استناداً إلى خبرات وتقارير متعددة.

ومن ثم، تتمثل مشكلة الدراسة الحالية في غياب فهم تحليلي متكامل للمعوقات المؤسسية التي تحد من توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا، في ظل ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل، وغياب الأطر المؤسسية الفاعلة التي تضمن مواءمة مخرجات الدراسات العليا مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتسعى الدراسة إلى معالجة هذه المشكلة من خلال تحليل هذه المعوقات في ضوء التقارير العربية والدولية، واستشرف آفاق التكامل بين الجامعة وسوق العمل بوصفه مدخلاً لمعالجة فجوة التوظيف. وبناء عليه يمكننا صياغة

سؤال الدراسة الرئيسي:-

ما المعوقات المؤسسية التي تحد من توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا، بما يفاقم فجوة التكامل بين الجامعة وسوق العمل لمعالجة هذه المعوقات في ضوء الأدبيات العربية والتقارير الدولية المعتمدة؟ وللإجابة على هذا السؤال سوف نجيب على الاسئلة الفرعية التالية :

1. ما أبرز ملامح فجوة المواءمة بين مخرجات الدراسات العليا واحتياجات سوق العمل في ليبيا كما تعكسها الأدبيات الليبية والتقارير الدولية؟
2. ما أنماط المعوقات المؤسسية الأكثر حضوراً في تفسير محدودية توظيف خريجي الدراسات العليا؟
3. إلى أي حد تفسر اختلالات سوق العمل الليبي (هيمنة القطاع العام، ضعف التنوع الاقتصادي، سياسات التشغيل) في استمرار بطالة خريجي الدراسات العليا؟
4. ما موقع الشراكة الجامعة-سوق العمل في الأدبيات العربية كمؤشر مؤسسي لمعالجة فجوة المواءمة؟

5. ما الدروس المستخلصة من التقارير الدولية حول ليبيا في مجال المهارات والانتقال من التعليم إلى العمل؟

أهداف الدراسة:-

من خلال عنوان الدراسة واسالتها يمكننا صياغة الهدف الرئيسي للدراسة والاهداف الفرعية بصياغة التالية :-

الهدف الرئيسي:-

تحليل المعوقات المؤسسية التي تحد من توظيف خريجي الدراسات العليا في ليبيا، واستشراف آفاق التكامل بين الجامعات وسوق العمل بوصفه مدخلاً مؤسسياً لمعالجة فجوة التوظيف، اعتماداً على تحليل ودراسات وتقارير المؤسسات الدولية والمحلية.

الأهداف الفرعية:-

1. تشخيص فجوة الموازنة بين مخرجات الدراسات العليا واحتياجات سوق العمل الليبي بالاستناد إلى الأدبيات الليبية والتقارير الدولية.
2. تصنيف المعوقات المؤسسية المؤثرة في توظيف خريجي الدراسات العليا (حوكمة/تخطيط/تنسيق/تشريعات/قنوات الانتقال إلى العمل).
3. تحليل دور اختلالات سوق العمل في تكريس محدودية التوظيف لفئة المؤهلات العليا، ضمن قراءة مقارنة.
4. استخلاص متطلبات الشراكة المؤسسية الجامعة-سوق العمل في الأدبيات العربية (آليات، أدوار، حوكمة، استدامة).
5. توظيف الدروس الدولية الخاصة بليبيا (المهارات/عدم التطابق/التوظيف) في بناء منظور استشرافي.

منهجية الدراسة:-

1) منهج الدراسة:-

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، مدعوماً بكل من المنهج المقارن و المنهج الاستقرائي، وذلك لملاءمته لطبيعة الإشكالية البحثية التي لا تستهدف قياس علاقات إحصائية، بل تحليل بنائي مؤسسي، من خلال استقراء سياسات، وخطابات تنظيمية تحكم العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل.

2) تصميم الدراسة:

- يقوم على تحليل مصادر تعتمد الدراسة تصميمياً وثائقياً تحليلياً يقوم على مصادر ثانوية موثوقة، تشمل:
- دراسات ليبية وباقي الدراسات العربية محكمة.
 - تقارير دولية وإقليمية متخصصة في سوق العمل والمهارات والتعليم العالي في ليبيا.
 - أوراق سياسات وتقارير مؤسسية ذات صلة مباشرة بالموضوع.

3) مصادر البيانات :

- تعتمد الدراسة حصراً على مصادر ثانوية منشورة ومُتاحة إلكترونياً، تتمثل في:
- مراجع عربية محكمة في مجلات علمية.
 - دراسات وأبحاث ليبية منشورة عبر منصات الجامعات والمجلات الوطنية.
 - تقارير منظمات دولية (مثل: البنك الدولي، منظمة العمل الدولية، اليونسيف، IOM، ETF).

4) حدود الدراسة :

الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة على تحليل المعوقات المؤسسية لتوظيف خريجي الدراسات العليا، وآفاق التكامل بين الجامعة وسوق العمل.
الحدود المنهجية:
الاعتماد على التحليل الاستقرائي - المقارن دون تطبيق ميداني.

المحور الأول : الاطار المفاهيمي لتوظيف خريجي الدراسات العليا :

يهدف هذا المحور إلى ضبط المفاهيم الرئيسية المؤسسة للدراسة، وبناء إطار مفاهيمي تحليلي يفسر إشكالية توظيف خريجي الدراسات العليا من منظور مؤسسي، بما يتيح فهماً أعمق لفجوة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، ويمهد لتحليل المعوقات المؤسسية في السياقين العربي والليبي.

مفهوم وابعاد توظيف خريجي الدراسات العليا :

لا يقصد بتوظيف خريجي الدراسات العليا مجرد الحصول على فرصة عمل بعد التخرج، بل يتجاوز ذلك إلى مفهوم أشمل يرتبط بجودة التوظيف واستدامته وملاءمته لمستوى التأهيل العلمي، إذ يشير عدد من الباحثين إلى أن التوظيف النوعي يتجسد في قدرة الخريج على الاندماج في وظائف تتطلب مهارات تحليلية وبحثية متقدمة، وتتيح له توظيف معارفه التخصصية بصورة منتجة، بما يحقق عائداً فردياً ومجتمعياً مستداماً (يوسف، 2020).

وفي هذا السياق، يؤكد المجاري (2022) أن ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات، ولا سيما حملة الشهادات العليا، يعكس خللاً هيكلياً في العلاقة بين منظومة التعليم العالي وبنية سوق العمل، حيث تنتج الجامعات مخرجات لا تجد طلباً فعلياً يتناسب مع مستواها العلمي. ويعزز ذلك ما أشار إليه عبد الله (2022) من أن خريجي الدراسات العليا يواجهون إشكاليات مضاعفة مقارنة بحملة الدرجة الجامعية الأولى، نتيجة ضيق القاعدة الوظيفية القادرة على استيعابهم، وضعف السياسات الموجهة لتشغيلهم.

وعليه، فإن توظيف خريجي الدراسات العليا يُفهم في هذه الدراسة بوصفه عملية مؤسسية مركبة، تتداخل فيها السياسات التعليمية، واستراتيجيات سوق العمل، وآليات التخطيط والتنسيق، ولا يمكن اختزالها في مؤشرات كمية أو اقتصادية فقط.

مفهوم المواءمة بين مخرجات الدراسات العليا واحتياجات سوق العمل :

تُعد المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل أحد المفاهيم المحورية في الأدبيات المعاصرة، إذ تشير إلى درجة الاتساق بين ما تنتجه المؤسسات التعليمية من معارف ومهارات، وما يطلبه سوق العمل من كفاءات فعلية. ويرى الأحمدى (2020) أن ضعف هذه المواءمة يُعد من أبرز أسباب تفاقم بطالة الخريجين، حيث تستمر الجامعات في تقديم برامج أكاديمية بمعزل عن التحولات الاقتصادية ومتطلبات التنمية.

وفي السياق العربي، يوضح أبو قمر (2019) أن إشكالية المواءمة لا ترتبط فقط بتصميم المناهج، بل تمتد إلى غياب الرؤية الاستراتيجية المشتركة بين التعليم العالي وسوق العمل، وضعف مشاركة أصحاب المصلحة في تخطيط البرامج التعليمية. كما يؤكد البلوشي (2021) أن الفجوة بين المخرجات والاحتياجات تتخذ طابعاً بنوياً في العديد من الدول العربية، نتيجة هيمنة الطابع النظري على التعليم الجامعي، وضعف المكون التطبيقي والبحثي المرتبط بسوق العمل.

وبذلك، تُفهم المواءمة في هذه الدراسة بوصفها عملية مؤسسية مستمرة، تتطلب تنسيقاً فعالاً بين السياسات التعليمية وسياسات التشغيل، وليس مجرد استجابة آنية لاحتياجات سوق العمل.

قابلية التوظيف ومحدداتها المؤسسية :

يُستخدم مفهوم قابلية التوظيف للإشارة إلى مجموعة الخصائص والقدرات التي تمكن الخريج من الحصول على عمل والمحافظة عليه والتطور فيه، غير أن الأدبيات الحديثة تُجمع على أن قابلية التوظيف لا تُعد

مسؤولية الفرد وحده، بل هي نتاج تفاعل معقد بين الفرد والمؤسسة التعليمية وسوق العمل (Mohamed Noor, 2013).

وفي هذا الإطار، يشير الحمداني (2021) إلى أن السياسات التعليمية تلعب دوراً محورياً في تعزيز قابلية التوظيف من خلال تطوير البرامج الأكاديمية وربطها بالمهارات المطلوبة، وتعزيز التدريب والتعلم العملي، كما يشير القحطاني (2019) إلى أن حوكمة التعليم العالي تعد عاملاً حاسماً في تحسين قابلية التوظيف عبر تعزيز الشراكات مع القطاعات الإنتاجية، وتضمين مخرجات التعليم المهني والبحثي ضمن سياسات التخطيط والجودة.

وعليه، تعتمد هذه الدراسة مقارنة مؤسسية لقابلية التوظيف، ترى فيها أنها تتحدد بمدى كفاءة نظم الحوكمة وجودة التخطيط وفاعلية الشراكات بين الجامعة وسوق العمل، وليس فقط بقدرات الخريجين الفردية.

حدود المقاربات الاقتصادية البحتة للتوظيف والحاجة إلى مقارنة مؤسسية حوكمية : تركز المقاربات الاقتصادية التقليدية على

التوظيف بوصفه نتيجة لعوامل العرض والطلب في سوق العمل، غير أن هذه المقاربة تظهر محدوديتها عند تحليل توظيف خريجي الدراسات العليا، كما يوضح يوسف (2020)، فإن اختلالات سوق العمل لا تفسر وحدها استمرار بطالة المؤهلات العليا، بل تتداخل معها عوامل مؤسسية وتشريعية وتعليمية. ويؤكد الخطيب (2021) أن التخطيط التعليمي غير المرتبط باستراتيجيات سوق العمل يؤدي إلى فائض في بعض التخصصات ونقص في أخرى، ما يعكس غياب التنسيق المؤسسي، كما يشدد الزهراني (2020) على أن معالجة فجوة التوظيف تتطلب تبني مقارنة مؤسسية تقوم على الشراكة بين الجامعات وسوق العمل، في إطار نظم حوكمة واضحة ومستدامة.

انطلاقاً من ذلك، تعتمد هذه الدراسة مقارنة حوكمية لتوظيف خريجي الدراسات العليا ترى فيه عملية مؤسسية شاملة لا تُختزل في الحلول الاقتصادية الجزئية غير الكافية لمعالجة اختلالات التوظيف الهيكلية.

المحور الثاني: المعوقات المؤسسية لتوظيف خريجي الدراسات العليا:

يستهدف هذا المحور تفكيك المعوقات المؤسسية بوصفها أسباباً مؤلدة لضعف توظيف خريجي الدراسات العليا، وليس مجرد تصنيفها سردياً، وعليه، تُقرأ المعوقات ضمن ثلاث طبقات مترابطة: (1) الحوكمة والتشريعات، (2) التخطيط والتنسيق بوصفه الآلية التي تُحوّل الإطار إلى سياسات وبرامج، و(3) البنية التشغيلية لسوق العمل. بوصفها مجال الاختبار الفعلي لقدرة السياسات على توليد وظائف نوعية تستوعب المؤهلات العليا.

معوقات الحوكمة والتشريعات :

من خلال الاطّاع على الأدبيات والدراسات السابقة يمكننا سرد اهم المعوقات للتوظيف خريجي الدراسات العليا في النقاط التالية :

(1) ضعف نماذج الحوكمة في التعليم العالي:

يمثل ضعف الحوكمة في التعليم العالي إحدى أكثر المعضلات تأثيراً في استمرارية فجوة التوظيف، لأن الحوكمة ليست "مفهوماً إدارياً" فحسب، بل هي منظومة تحدد: من يقرر؟ وكيف تُبنى السياسات؟ وكيف تُقاس النتائج؟ وما هي آليات المساءلة؟ وعندما تغيب الحوكمة الرشيدة أو تضعف، يتحول النظام الجامعي إلى إنتاج مخرجات تعليمية بمعزل عن مؤشرات سوق العمل، وتغيب الأدوات التي تضمن ربط البرامج العليا بنتائج قابلة للقياس في التوظيف.

في الأدبيات العربية، يبرز السالمي (2019) أن العلاقة بين حوكمة التعليم العالي وسوق العمل علاقة سببية: فالحوكمة الفاعلة تُمكن من تحويل "الملاءمة" من شعار إلى سياسات، عبر ضبط الجودة، وإدارة البرامج، وبناء شراكات مؤسسية، وتحديد مسؤوليات واضحة. وبالمثل، يوضح أبو قمر (2019) أن التحدي

ليس في أهمية التكامل بين التعليم العالي وسوق العمل، بل في قدرة المؤسسات على حوكمة هذا التكامل عبر منظومات قرارية وتشريعية وتنفيذية تُنتج التزامًا مؤسسيًا متبادلًا، وليس مجرد مبادرات متفرقة. ومن زاوية تحليلية يمكن القول إن ضعف الحوكمة يخلق حلقة مفرغة: ضعف الحوكمة يؤدي إلى ضعف الموازنة، وضعف الموازنة يفاقم بطالة الخريجين، وارتفاع البطالة يضغط على الجامعات لإنتاج مزيد من الخريجين دون إعادة هندسة البرامج بناءً على احتياجات واقعية، فتتكرر الأزمة. وتنعكس هذه الحلقة بوضوح في تشخيصات الفجوة العربية التي أبرزها البلوشي (2021) بوصفها فجوة بنيوية في منظومة العلاقة بين الجامعة وسوق العمل، لا تُعالج بإجراءات جزئية.

(2) غياب سياسات وطنية واضحة لربط الدراسات العليا بالتوظيف

يعد غياب السياسات الوطنية المحددة لربط الدراسات العليا بالتوظيف معوقًا مؤسسيًا مركزيًا، لأن الدراسات العليا يُفترض فيها وظيفة تنموية مرتبطة بإنتاج المعرفة والمهارات المتقدمة اللازمة للاقتصاد، لا مجرد التوسع الكمي. ويشير الأحمدى (2020) إلى أن موازنة المخرجات مع احتياجات سوق العمل تتطلب إطارًا سياسيًا واضحًا يحدد الأولويات والقطاعات المستهدفة والمهارات المطلوبة وآليات التنفيذ والتقييم. وتظهر خطورة غياب السياسات في أنه يدفع المؤسسات التعليمية إلى العمل وفق منطق "الاستمرار التنظيمي" بدل "الاستجابة التنموية"، وعندها تصبح البرامج العليا امتدادًا تلقائيًا للبرامج الجامعية، دون ربط صريح بمسارات التوظيف النوعي أو باحتياجات القطاعين العام والخاص. ويعزز هذا المعنى ما أشار إليه عبد الله (2022) من أن إشكاليات تشغيل خريجي الدراسات العليا في الوطن العربي لا تُفسر فقط بضعف الطلب، بل كذلك بغياب سياسات تشغيل موجهة لهذه الفئة، وبقاء سياسات التعليم وسياسات التشغيل في مسارين منفصلين.

وفي الحالة الليبية، تتقاطع هذه الإشكالية كلية مع ما أبرزه الزروي (2021) من تحديات التعليم العالي في ظل التحولات الاقتصادية، إذ إن غياب سياسات مرنة تربط التعليم العالي بتغيرات الاقتصاد وسوق العمل، وهو ما يصبح أكثر إلحاحًا عند الحديث عن الدراسات العليا التي تمثل قمة الهرم التعليمي.

(3) انفصال التشريعات التعليمية عن سياسات التشغيل :

يحول الانفصال بين التشريعات التعليمية وسياسات التشغيل إلى معوق هيكلي، لأنه يمنع بناء مسار انتقال واضح من التعليم إلى العمل، ويضعف قدرة الجامعات على تصميم برامج تتوافق مع معايير التوظيف الفعلية. ويشير العتيبي (2021) إلى أن التخطيط التعليمي إذا لم يُبين على متطلبات سوق العمل سيولد اختلالات مستمرة في التخصصات، ويخلق فائضًا غير قابل للاستيعاب في سوق العمل مقابل نقص في مجالات أخرى.

وتدعم الأدبيات الاقتصادية هذا التحليل، حيث يرى يوسف (2020) أن بطالة الخريجين ليست نتيجة اقتصادية فقط، بل هي نتيجة تفاعل بين السياسات التعليمية وسوق العمل، وأن أي انفصال تشريعي أو مؤسسي بين المجالين يضاعف الاختلالات، ويجعل التدخلات قصيرة الأجل وغير قادرة على إنتاج توظيف مستدام.

ومن منظور تكاملي، تؤكد الزهراني (2020) أن الشراكة الجامعة-سوق العمل لا يمكن أن تنمو في فراغ تشريعي، بل تحتاج إلى بيئة تنظيمية تسمح بتقاسم الأدوار وتبادل المنافع وتثبيت الالتزامات. وعليه، فإن انفصال التشريعات عن سياسات التشغيل لا يعيق التوظيف فقط، بل يعيق كذلك بناء الشراكات المؤسسية التي ستعتمدها الدراسة كمدخل لمعالجة فجوة التوظيف.

معوقات التخطيط والتنسيق المؤسسي:

ويمكننا هنا من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والتقارير نستقرأ أن هناك مجموعة المعوقات للتوظيف ترتبط بالتخطيط والتنسيق في مخرجات الدراسات العليا نذكر أهمها :

1. ضعف التخطيط الاستراتيجي للبرامج العليا :

يُعد ضعف التخطيط الاستراتيجي للبرامج العليا معوقاً مؤسسياً مباشراً لأنه يقطع الصلة بين تصميم البرامج واحتياجات سوق العمل. ويشير الأحمدى (2020) إلى أن غياب الربط المنهجي بين: (أ) أهداف البرامج ومخرجاتها التعليمية/البحثية، (ب) خصائص الطلب على المهارات العليا في سوق العمل، (ج) مسارات الانتقال من الدراسة إلى التوظيف النوعي؛ يؤدي إلى أن تتحول الدراسات العليا إلى مسارات توسع أكاديمي لا مسارات إنتاج مهارات متقدمة موجهة لحاجات حقيقية، وهو ما ينعكس في ارتفاع اختلالات التخصصات والفائض النوعي في بعض المجالات مقابل العجز في مجالات أخرى. ويؤكد الأحمدى (2020) أن "الموامة" ليست شعاراً عاماً، بل عملية تخطيطية تبدأ من تشخيص احتياجات السوق وتنتهي ببناء برامج ومخرجات ومؤشرات أداء قابلة للقياس.

ضمن هذا السياق، يبرز العتيبي (2021) أن التخطيط التعليمي عندما لا يُدار بمنطق الطلب على المهارات ومتطلبات سوق العمل، ينتج إلى نتائج عكسية؛ إذ تصبح القرارات التعليمية استجابة لضغوط داخلية (قدرات استيعاب، ملتحقين، اعتبارات تنظيمية) لا استجابة لمؤشرات الاقتصاد والتشغيل. ويدعم يوسف (2020) هذا التحليل من منظور اقتصاديات التعليم العالي، حيث تتولد البطالة بين الخريجين بوصفها "مؤشر خلل في الاستثمار البشري" حين لا تُدار العلاقة بين الإنفاق التعليمي والعائد التشغيلي بمنطق السياسات العامة والتخصيص الرشيد.

وفي الحالة الليبية، يتخذ ضعف التخطيط بعداً أكثر حدة بسبب التحولات الاقتصادية والتشغيلية، وما ينتج عنها من عدم استقرار في الطلب على المهارات، وغياب منظومات تخطيط مرنة تستوعب هذه التحولات. ويشير الزروي (2021) إلى أن تحديات التعليم العالي في ليبيا في ظل التحولات الاقتصادية لا ترتبط بجودة التعليم وحدها، بل كذلك بقدرة المنظومة على إعادة توجيه برامجها وفق متغيرات الاقتصاد وسوق العمل. كما يعزز نتائج العوامي (2020) هذا الطرح، إذ يبين أن سوق العمل الليبي ومخرجات الجامعات يعانين من فجوة موامة متراكمة، ما يجعل تخطيط البرامج العليا دون بيانات تشغيلية دقيقة مخاطرة مؤسسية أكثر منه خياراً رشيداً.

وبلك نستقرأ أن ضعف التخطيط الاستراتيجي لا ينتج فقط "فجوة موامة"، بل ما يُسمى "فجوة توظيف نوعي" لخريجي الدراسات العليا، حيث تتطلب وظائفهم محتوى معرفياً بحثياً أو تطبيقياً متقدماً، وهو ما لا يولد تلقائياً دون توجيه سياسي وتخطيطي واضح (عبد الله، 2022؛ الأحمدى، 2020).

2. غياب قنوات تنسيق فعالة بين الجامعات وسوق العمل :

يعد ضعف التنسيق أحد أكبر المعوقات المؤسسية لقابلية إعادة الإنتاج، لأنه يخلق تباعداً وظيفياً بين طرفين يفترض أن تكون العلاقة بينهما إنتاجية/تكاملية: الجامعة (منتج المهارة والمعرفة) وسوق العمل (مستقبل المهارة ومحدد الطلب). وتوضح الأدبيات العربية أن التنسيق الفعال لا يعني مجرد "التواصل"، بل بناء قنوات مؤسسية مستقرة لصياغة احتياجات المهارات، وتحديث البرامج، وبناء مسارات انتقال، وربط البحث العلمي بالأولويات التنموية (أبو قمر، 2019؛ الزهراني، 2020).

في هذا الإطار، يؤكد أبو قمر (2019) على أن تكامل التعليم العالي وسوق العمل يظل شعاراً إذا لم تُوجد آليات مؤسسية واضحة للتنسيق تُحوّله إلى ترتيبات تنفيذية (لجان مشتركة، اتفاقيات تدريب، إشراك أصحاب العمل في توصيف البرامج، تطوير مسارات انتقال). وتدعم الزهراني (2020) هذا الاتجاه بإبراز الشراكة الجامعة-سوق العمل كمدخل للتنمية لكنها مشروطة بوجود بنية تنسيقية تُدار بمنطق الحوكمة المشتركة، وإلا تحولت الشراكة إلى شعار بلا أثر تشغيلي.

ونلاحظ أن ضعف التنسيق لا ينعكس فقط على تصميم البرامج، بل أيضاً على توقعات الخريجين أنفسهم، وعلى قدرة الجامعات على بناء مهارات قابلة للتسويق، وعلى قدرة السوق على استيعاب مهارات عليا ضمن وظائف واضحة. ويظهر أثر ذلك بوضوح في الفجوة بين المخرجات وسوق العمل التي حللها

البلوشي (2021) بوصفها فجوة مؤسسية تتصل بضعف الربط والتنسيق، وبالاقتناع إلى آليات انتقال من التعليم إلى العمل.

أما في ليبيا، فتتخذ مشكلة التنسيق بعداً بنيوياً يفعل سمات سوق العمل (هيمنة القطاع العام، تذبذب القطاع الخاص، ضعف الأطر التنظيمية للشراكات). ويشير البرهمي (2022) إلى أن موازنة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل الليبي تستلزم ترتيبات مؤسسية وليس فقط تعديلات مناهج. أي أن "التشغيل" في ليبيا يتم داخل منظومات تعليم وتشغيل متقاطعة، كما تُظهر نتائج القويري (2019) حول البطالة بين خريجي الجامعات الليبية أن البطالة هنا ليست نقص وظائف فقط، بل ضعف القنوات التي تربط التعليم بمسارات تشغيلية حقيقية، ومن غياب آليات امتصاص معرفي داخل المؤسسات الاقتصادية.

3. محدودية قواعد البيانات ومعلومات سوق العمل

تعد محدودية قواعد البيانات ومعلومات سوق العمل معوقاً مؤسسياً "تقنياً" في آن واحد، فهي تقنية من حيث غياب البيانات والأدوات، ومؤسسية من حيث أثرها في القرارات؛ إذ لا يمكن التخطيط للبرامج ولا بناء شراكات ولا قياس أثر البرامج دون بيانات موثوقة عن الطلب على المهارات، وخصائص الوظائف، ومعدلات الانتقال، والفجوات القطاعية. ويؤكد العتيبي (2021) أن التخطيط التعليمي الرشيد يتطلب معلومات سوق عمل منتظمة، وإلا أصبح التخطيط أقرب إلى التقدير غير القابل للتحقق.

في السياق الليبي، تقدم التقارير الدولية إطاراً داعماً لفهم هذه الإشكالية بوصفها أحد أسباب استمرار عدم التوافق بين المهارات والوظائف. فدراسة البنك الدولي عن ديناميات سوق العمل في ليبيا تظهر أهمية توافر بيانات سوق عمل لفهم الاختلالات وصياغة سياسات تشغيل فعالة (World Bank, 2012). كما أن تقارير UNICEF & EU/KFW (2023) وETF (2024) تركز على أبعاد المهارات وقابلية التوظيف والاختلال بين ما يكتسبه الشباب وما يحتاجه السوق، بما يستلزم نظم معلومات ومتابعة أدق لمسارات الانتقال من التعليم إلى العمل.

معوقات البنية التشغيلية لسوق العمل الليبي :

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والتقارير الدولية المهمة بتوظيف الدراسات السابقة يمكننا استقراء ان هناك مجموعة من المعوقات في البنية التشغيلية لسوق العمل فيما يتعلق بالتوظيف حيث ان هذا الجزء يمثل حلقة الوصل بين "الخلل المؤسسي داخل منظومة التعليم" (حوكمة/تخطيط/تنسيق) وبين "واقع الامتصاص التشغيلي" في سوق العمل. فحتى مع تحسين البرامج والموازنة، تبقى قابلية التوظيف النوعي لخريجي الدراسات العليا رهينة طبيعة هيكل سوق العمل وقدرته على خلق وظائف معرفية/بحثية/تطبيقية تستوعب المهارات العليا. ويوضح من الأدبيات العربية أن الاختلالات التشغيلية ليست عرضاً هامشياً بل محددًا رئيسياً لاستمرار بطالة الخريجين. (يوسف، 2020؛ المجاري، 2022). وسوف نتطرق إلى كل ذلك فتالي:

1. هيمنة القطاع العام

حيث تتجلى هيمنة القطاع العام كمحدد تشغيلي حين يصبح التوظيف مرتبطاً بمنطق "الاستيعاب الإداري" أكثر من ارتباطه بمنطق "الطلب الإنتاجي" على مهارات متقدمة. وفي مثل هذا السياق، تنقلص فرص توظيف خريجي الدراسات العليا في وظائف نوعية قائمة على البحث والتطوير أو الابتكار المؤسسي أو التحليل المتقدم، إذ تدار المسارات الوظيفية في القطاع العام غالباً باعتبارات تنظيمية وإجرائية لا باعتبارات تنافسية. ويعزز منظور اقتصاديات التعليم العالي هذا التحليل حين ترتفع معدلات بطالة المؤهلين مع توسع التعليم العالي دون توسع موازٍ في فرص عمل ذات عائد مهاري مناسب (يوسف، 2020).

وفي الحالة الليبية تحديداً، تفهم هذه المعوقات ضمن السياق الذي تناقشه الدراسات الليبية حول علاقة سوق العمل بمخرجات الجامعات؛ حيث يسهم شكل الطلب في سوق العمل وطبيعة المؤسسات المستوعبة للعمالة في تفسير استمرار الفجوة حتى مع ارتفاع مستويات التأهيل. كما يعزز ذلك ضمن التحولات الاقتصادية

وتأثيرها على التعليم العالي، إذ إن ضبابية البيئة الاقتصادية وانعكاسها على التوظيف تجعل الدولة بوصفها مشغلاً رئيسياً مركز الثقل في استيعاب الخريجين، مع محدودية البدائل النوعية (الزروي، 2021؛ العوامي، 2020).

وبذلك يمكننا الوصول إلى استقراء هيمنة القطاع العام لا تعني فقط "زيادة المنافسة على وظائف حكومية"، بل تعني أيضاً انكماش الطلب على وظائف معرفية متقدمة خارج هذا القطاع، وهو ما يضع خريجي الدراسات العليا في مأزق توظيفي مزدوج: وظائف عامة محدودة من جهة، وسوق خاص غير قادر على الامتصاص النوعي من جهة أخرى (عبد الله، 2022؛ يوسف، 2020).

2. ضعف استيعاب القطاع الخاص:

حيث يظهر ضعف استيعاب القطاع الخاص بوصفه المعوق المقابل لهيمنة القطاع العام؛ إذ يفترض منطق المواءمة أن القطاع الخاص يلعب دوراً محورياً في خلق فرص عمل متجددة، وتطوير وظائف قائمة على المهارة، وإقامة شراكات مع الجامعات للتدريب والتوظيف والبحث التطبيقي. غير أن هذا الدور يتراجع عندما تكون الشراكة الجامعة-سوق العمل غير مؤسسية، أو عندما يغيب الإطار الحاكم للشراكات طويلة الأجل (الزهراني، 2020؛ أبو قمر، 2019).

ومن منظور التخطيط التعليمي المرتبط بالسوق، يترجم ضعف القطاع الخاص إلى ضعف في "إشارات الطلب" التي يفترض أن توجه الجامعات في تصميم برامجها. فإذا كان القطاع الخاص محدوداً في امتصاص المؤهلات العليا، فإن الطلب الذي يصل إلى الجامعات يكون مشوشاً أو ضعيفاً، ما يعمق فجوة المواءمة ويضعف فرص التوظيف النوعي لخريجي الدراسات العليا.

العليا، ومن دون تردد في الاستثمار في التدريب والتطوير، فإن مخرجات الدراسات العليا تفقد جزءاً من قيمتها التشغيلية، وتتحول المؤهلات إلى رأس مال معرفي غير مُستثمر داخل السوق. (العتيبي، 2021؛ الأحمد، 2020).

هذا وفي السياق الليبي، تشير معايير مواءمة المخرجات مع سوق العمل إلى أن هذا الخلل لا يقف عند حدود تطوير المناهج، بل يتصل كذلك بقدرة السوق وخصوصاً القطاع الخاص على توليد وظائف مناسبة، وعلى بناء مسارات تشغيلية واضحة للخريجين (البرهمي، 2022). كما تظهر بعض الأدبيات الليبية أن البطالة بين خريجي الجامعات بوصفها ظاهرة تتغذى من اختلالات السوق وضعف قنوات الاستيعاب (القويري، 2019).

وهنا يمكننا ان نستقرأ ضعف القطاع الخاص يُفرغ "خطاب الشراكة" من محتواه، لأنه يحرم الجامعة من الشريك التشغيلي الذي يترجم المهارة إلى وظيفة، ويحوّل التوظيف من مسار مؤسسي إلى مسار فردي قائم على الوساطة والفرص العارضة (أبو قمر، 2019؛ الزهراني، 2020).

3. اختلال الطلب على المهارات العليا :

المقصود باختلال الطلب على المهارات العليا ليس "قلة الوظائف" فقط، بل عدم اتساق الطلب مع نوعية المهارات التي تنتجها الدراسات العليا، وهذا الاختلال يأخذ صورتين متلازمتين:

1. طلب كمي يستوعب أعداداً محدودة من الخريجين بغض النظر عن كفاءتهم العليا.
2. طلب نوعي غير مطابق يفضل مهارات لا ترتبط بما تقدمه البرامج العليا فعلياً، ولا يملك البيئة المؤسسية لتوظيفها.

تؤكد كثير من الدراسات السابقة أن فجوة المخرجات وسوق العمل تتفاقم حين لا تُبنى البرامج على "تحليل احتياجات" قابل للتحقق، وحين لا تتوفر بيانات سوق عمل منتظمة لتحديد المهارات المطلوبة (الأحمدي، 2020؛ العتيبي، 2021). ويظهر هذا الاختلال عربياً ضمن تحليلات فجوة المخرجات وسوق العمل، حيث يظل الخلل قائماً رغم التوسع في التعليم العالي (البلوشي، 2021؛ المجاري، 2022).

وفي ليبيا، يقدم التقاطع بين الدراسات الوطنية والتقارير الدولية قاعدة داعمة لوجود "عدم تطابق" بين المهارات والوظائف، مع الإشارة إلى تعقيدات الانتقال من التعليم إلى العمل، ما يجعل توظيف خريجي المؤهلات العليا أكثر حساسية لهذه الاختلالات (World Bank, 2012؛ ETF, 2024؛ UNICEF & EU/KfW, 2023). كما تشير تحليلات سوق العمل في ليبيا إلى أن طبيعة القطاعات وآليات التوظيف وحدود الطلب القطاعي على المهارات تشكل عوامل تفسيرية جوهرية لاستمرار هذا الاختلال (IOM, 2021) وعلى مستوى البيانات، فإن مراجعة إحصاءات قوة العمل تعد مدخلاً لضبط التشخيص أصلاً، لأن ضعف القياس الرسمي يفضي إلى ضعف التخطيط ثم ضعف الاستجابة التشغيلية (ILO, 2025). خلاصة تفسيرية: اختلال الطلب على المهارات العليا يعيد إنتاج بطالة خريجي الدراسات العليا حتى لو تحسنت جودة البرامج، لأن المشكلة تنتقل من "ماذا ندرس؟" إلى "أين تُترجم المهارة إلى وظيفة؟" وبأي شروط تشغيلية ومؤسسية (عبد الله، 2022؛ UNICEF & EU/KfW, 2023).

المحور الثالث: الشراكة بين الجامعات وسوق العمل كمدخل لمعالجة فجوة التوظيف الأساس النظري للشراكة الجامعة سوق العمل:

يحاول هذا الجزء استقراء نتيجة جوهرية مفادها أن معالجة فجوة التوظيف لا يمكن أن تظل في حدود تشخيص المعوقات، بل ينبغي تحويل التشخيص إلى سياسات مؤسسية قابلة للتنفيذ. وقد شكّلت الشراكة الجامعة-سوق العمل إحدى أكثر الآليات حضوراً في الأدبيات العربية بوصفها مدخلاً لتجسير الفجوة بين التعليم والتوظيف عبر ترتيبات مستدامة (الزهراني، 2020؛ أبو قمر، 2019).

1. منطق الشراكة في الدراسات العربية :

نُفهم الشراكة في جوهرها بوصفها انتقالاً من علاقة أحادية الاتجاه (جامعة تُخرّج / سوق يستقبل) إلى علاقة تفاعلية تبادلية تُعيد توزيع الأدوار: الجامعة تُنتج مهارات ومعرفة، وسوق العمل يحدد احتياجات المهارات ويشارك في التدريب والتقييم، والدولة تضمن الحوكمة والتنظيم والتحفيز. ويشير أبو قمر (2019) إلى أن التكامل بين التعليم العالي وسوق العمل يتطلب تحويل العلاقة إلى مسار مؤسسي منظم، لا إلى مبادرات عابرة.

ومن منظور التنمية، يؤكد الزهراني (2020) أن الشراكة ليست خياراً تكميلياً، بل مدخلاً لتنظيم العائد التنموي للتعليم عبر ربط البرامج والتدريب والبحث بالأولويات الاقتصادية. كما يدعم العوضي (2021) فكرة تعزيز التعليم عبر ربط البرامج والتدريب والبحث بالأولويات الاقتصادية، قابلية توظيف الخريجين من خلال التعاون بين الجامعات والمؤسسات، بما يعزز انتقال المهارات من بيئة التعلم إلى بيئة العمل. **وبلّغ نستطيع استقراء كثير الدراسات العربية تُقر بأهمية الشراكة، لكنها قد تقف عند مستوى "المبدأ" أكثر من الوقوف عند مستوى "التصميم المؤسسي" وآليات الحوكمة والتقييم، وهو ما يفرض على هذه الدراسة منهجها التحليلي المقارن تركيزاً أكبر على شروط التفعيل لا على تكرار الدعوة العامة للشراكة.** (أبو قمر، 2019؛ الزهراني، 2020).

2. أدوار كل من الجامعة والدولة وسوق العمل في التوظيف :

وفق منطق المقاربة المؤسسية الحوكمية، تتحدد أدوار الأطراف الثلاثة على النحو الآتي:

- **الجامعة:** مواءمة البرامج، إدماج التدريب، توجيه البحث التطبيقي، وبناء مخرجات قابلة للقياس. (الأحمدي، 2020؛ العنبي، 2021).
- **سوق العمل (وخاصة القطاع الخاص):** تحديد احتياجات المهارات، توفير بيئات تدريب وتوظيف، والمشاركة في توصيف الكفاءات. (الزهراني، 2020؛ عبد الغفور، 2021).
- **الدولة:** وضع الأطر التنظيمية والحوافز، وبناء قواعد بيانات سوق العمل، وتحسين نظم القياس. (السلمي، 2019؛ ILO, 2025).

ويظهر أن غياب أي طرف من هذه المعادلة يُفشل الشراكة أو يحولها إلى صيغة شكلية؛ إذ لا تتحقق الموازنة دون تنظيم وحوكمة وقياس، ولا تتحقق قابلية التوظيف دون استيعاب سوقى فعلي. (البرهمي، 2022؛ UNICEF & EU/KfW, 2023).

متطلبات الشراكة المؤسسية الفاعلة بين السوق والجامعات :

إذا كان المطلب الأول قد أسس للمنطق النظري للشراكة بوصفها علاقة تبادلية بين الجامعة والدولة وسوق العمل، فإن هذا المطلب ينتقل إلى مستوى "التفعيل المؤسسي": أي شروط تحويل الشراكة من خطاب عام إلى ترتيبات قابلة للاستدامة والقياس. وتتبع أهمية هذا التحول من أن فجوة الموازنة لا تُغلق بمجرد توصيفها، بل عبر هندسة مؤسسية تتعامل مع: الحوكمة، تصميم البرامج، منظومة التدريب، وآليات الاستدامة. (أبو قمر، 2019؛ الزهراني، 2020؛ السلمي، 2019).

(1): الحوكمة المشتركة للشراكة بين الجامعات وسوق العمل :

تقوم الحوكمة المشتركة على مبدأ أن الشراكة ليست "اتفاقاً ثنائياً" معزولاً، بل إطاراً منظماً يحدد: من يقرر؟ من ينفذ؟ من يقيس؟ ومن يحاسب؟ وفي هذا السياق، تُعد الحوكمة شرطاً تأسيسياً لتحويل الطابع الخطابى للشراكات وتحويلها إلى سياسة مؤسسية. (السلمي، 2019).

وفي الأدبيات العربية حول التكامل بين التعليم العالي وسوق العمل، يُلاحظ أن أحد أسباب تعثر التكامل هو ضعف البناء الحوكمى الذي يضمن وضوح المصالح ويقلل تضاربها ويضمن استمرار الالتزام بين الأطراف. (أبو قمر، 2019). كما تؤكد مقاربة الشراكة للتنمية أن غياب الحوكمة في الشراكات يؤدي إلى إهدار الموارد ويُضعف أثرها اقتصادياً على التوظيف النوعي. (الزهراني، 2020).

اشتراطات تشغيلية للحوكمة المشتركة للسوق والجامعات

- وجود لجنة/مجلس شراكة دائم يضم الجامعة وممثلي سوق العمل والجهة الحكومية ذات الصلة (السلمي، 2019؛ الزهراني، 2020).
- ربطها بتوظيف الخريجين وليس بعدد الأنشطة، ووجود وثيقة حاكمة تُحدد الأهداف والمؤشرات (الأحمدي، 2020؛ العتيبي، 2021).
- آلية شفافة لمواءمة القرارات مع بيانات سوق العمل، لأن ضعف القياس يقود إلى ضعف التخطيط ثم ضعف التنفيذ (ILO, 2025).

3. مواءمة المناهج والبرامج في الجامعات مع احتياجات سوق العمل :

المواءمة هنا ليست "تحديث محتوى" فقط، بل إعادة تنظيم البرامج العليا وفق منطق الكفاءات ومسارات التخصص، بحيث تترجم مخرجات التعلم إلى مهارات قابلة للتوظيف. ويُعد هذا (competencies) محوراً متكرراً في أدبيات الموازنة العربية؛ إذ تُعزى الفجوة غالباً إلى عدم اتساق المخرجات مع احتياجات فعلية أو متغيرة للسوق. (الأحمدي، 2020؛ البلوشي، 2021).

وتُعزز أدبيات التخطيط التعليمي المرتبط بالسوق أن تصميم البرامج ينبغي أن يُسبق بتحليل احتياجات، وأن يستند إلى معلومات سوق عمل منظمة؛ وإلا بقيت الموازنة شعاراً عاماً غير قابل للتحقق. (العتيبي، 2021). وفي ليبيا، تُظهر معالجة موازنة المخرجات مع السوق أن فجوة الموازنة ليست معرفية فقط، بل مؤسسية/تنظيمية تتطلب أدوات ربط مستمرة بين البرامج وسوق العمل. (البرهمي، 2022؛ العوامي، 2020).

4. التدريب والبحث التطبيقي بوصفهما قناة التحويل التشغيلي وقابلية التوظيف :

من منظور قابلية التوظيف، تُعد الشراكة الفاعلة تلك التي تمتلك "قناة تحويل" تربط التعلم الأكاديمي بالخبرة العملية وتحول المعرفة إلى استخدام داخل المؤسسات. وتؤكد الأدبيات ذات الصلة بالتعاون بين الجامعات والمؤسسات أن التدريب المنظم والبحث التطبيقي من أكثر الآليات تأثيراً على قابلية التوظيف؛ لأنها تنتج خبرة قابلة للعرض (Mohamed Noor, 2013). (employability evidence؛ عبد الغفور، 2021).

وفي السياق الليبي، تشير تقارير المهارات والتوظيف إلى أن فجوة الانتقال من التعليم إلى العمل ترتبط أيضاً بضعف الخبرة العملية المنظمة وضعف ربط المهارات بالوظائف. (UNICEF & EU/KfW, 2023)؛ (ETF, 2024) كما تسهم تقييمات سوق العمل في إبراز الحاجة إلى تدخلات تركز على التدريب، والتوجيه المهني، وربط المهارات بمسارات تشغيلية واقعية. (IOM, 2021)

إطار التدريب والبحث التطبيقي وفق الشراكة بين الجامعات وسوق العمل:
• تدريب ميداني مُقن بعدد ومعايير تقييم، لا تدريباً شكلياً. (Mohamed Noor, 2013؛ UNICEF & EU/KfW, 2023)

• مشاريع بحثية تطبيقية مشتركة تعالج مشكلات مؤسسية فعلية داخل القطاعات، بما يدعم التوظيف النوعي لا التوظيف الكمي. (الزهراني، 2020؛ أبو قمر، 2019)

• تتبع نتائج التدريب/البحوث عبر مؤشرات انتقال إلى العمل (employment transition indicators). (ETF, 2024؛ World Bank, 2012)

5. الاستدامة المؤسسية للشراكات بين سوق العمل والجامعات الليبية:

الاستدامة هي الفاصل بين "شراكة نشاطية" و"شراكة سياسية-مؤسسية". ويتضح في الأدبيات أن كثيراً من الشراكات تتعثر لأنها تُدار كبرنامج مؤقت لا كنظام دائم، فتضعف الحوافز ويغيب التمويل ويتلاشى الالتزام التنظيمي. (أبو قمر، 2019؛ الزهراني، 2020).

وفي ليبيا، تُعد التحولات الاقتصادية والهيكل العام لسوق العمل شروطاً للاستدامة؛ لأن ضعف استيعاب القطاع الخاص وهيمنة القطاع العام يحدان من اتساع الفتوات التشغيلية البديلة. (العوامي، 2020؛ الزروي، 2021؛ يوسف، 2020). كما أن بناء الاستدامة يتطلب معلومات وإحصاءات قوة عمل أكثر انضباطاً لتوجيه الموارد وتقييم العائد، وهو ما تشير إليه مراجعات الإحصاءات بوصفها مدخلاً لتحسين السياسات. (ILO, 2025).

محددات الاستدامة المؤسسية :

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة يمكننا استقراء وتحليل مجموعة من المحددات التنفيذية لاستدامة الشركة بين سوق العمل والجامعات الليبية في التالي :-

• إدماج الشراكة في لوائح الجامعة وخططها الاستراتيجية لا في مبادرات أفراد. (السلمي، 2019؛ العتيبي، 2021)

• حوافز متبادلة للقطاع الخاص والمؤسسات المستضيفة للتدريب والتوظيف. (UNICEF & EU/KfW, 2023؛ IOM, 2021)

• تمويل/برمجة دورية مرتبطة بمؤشرات قابلة للقياس (مثل: نسبة توظيف الخريجين، جودة الوظائف، مدة الانتقال إلى العمل). (ETF, 2024؛ World Bank, 2012)

6. المحور الرابع: الدروس المستخلصة من التقارير الدولية حول ليبيا :

1. تشخيص عدم التطابق بين المهارات والوظائف في ليبيا

آلية تفسيرية مركزية لفهم أسباب استمرار فجوة (عدم التطابق بين المهارات والوظائف) في ليبيا، لأنه يكشف أن المشكلة ليست في عدد الخريجين فقط، بل في تركيب المهارات، ومسارات الانتقال إلى العمل، وقدرة الاقتصاد على توليد وظائف تتوافق مع مؤهلات—وخاصة مؤهلات الدراسات العليا. ويستدعي هذا التشخيص قراءة التقارير الدولية بوصفها مصدرًا لوصف أنماط الخلل ومسبباته، ثم إعادة توظيفها ضمن منطق مؤسسي حوكمي ينسجم مع طبيعة سوق العمل الليبي.

مفهوم عدم التطابق في الحالة الليبية :

تُظهر التقارير أن عدم التطابق في ليبيا يتخذ شكلين متداخلين (World Bank, 2012؛ IOM, 2021؛ ETF, 2024) :

: عدم تطابق أفقي: خريجون بتخصصات لا يقابلها طلب فعلي، أو طلب محدود/غير مستقر.

2. **عدم تطابق عمودي:** خريجون بمستويات تعليمية أعلى من متطلبات الوظائف المتاحة، ما يؤدي إلى بطالة متعلمين أو تشغيل دون مستوى التأهيل.
غير أن الاستقراء للدراسات السابقة الليبية يقسم هذا الخلل إلى ثلاثة مستويات مترابطة:

- **مستوى النظام التعليمي** (مخرجات/برامج/كفاءات)،
- **مستوى سوق العمل** (هيكل الطلب/قدرة الاستيعاب/القطاع الخاص)،
- **مستوى الحوكمة والسياسات** (تنسيق/بيانات/تشغيل).

وهذا يتسق مع ما طرحته الأدبيات الليبية حول ضعف الموازنة بين مخرجات الجامعات ومتطلبات السوق، وأن المشكلة ليست تقنية فقط بل مرتبطة ببنية تنظيمية واقتصادية أوسع. (العوامي، 2020؛ البرهومي، 2022؛ الزوي، 2021).

ملاح الخلل البنيوي في سوق العمل الليبي كالسبب لعدم التطابق :

تؤكد الأدبيات الليبية أن سوق العمل يتسم بخصائص بنيوية تولد عدم التطابق وتعيد إنتاجه أبرزها ما يأتي:

1. **هيمنة القطاع العام وتقييد القنوات التشغيلية النوعية :**
عندما تهيمن الوظائف العامة أو تنقلص قدرتها الاستيعابية، يتولد اختناق مزدوج:
 - خريجون ينتظرون، وظيفة قطاع عام لا تتوسع بالقدر الكافي.
 - وقطاع خاص محدود لا يمتص المؤهلات العليا وفق شروط عادلة أو مسارات مهنية واضحة.
 وهذا يعكس في استمرار بطالة خريجي الجامعات، ويزداد حدة لدى المؤهلات العليا لعدم توافر مسارات سوقية واضحة لتوظيفها (القوليري، 2019؛ العوامي، 2020؛ يوسف، 2020).
2. **ضعف القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص وتذبذب الطلب على المهارات العليا :**
تشير تقارير تقييم سوق العمل أن قدرة القطاع الخاص على استيعاب المهارات – خصوصاً المتقدمة – تتأثر بمناخ الأعمال، والتمويل، والاستقرار، وغياب حلقات الربط المؤسسي مع الجامعات (IOM, 2021).

وتقدم الأدبيات المحلية (الزوي، 2021؛ يوسف، 2020). تصوراً مقارباً بأن فجوة التوظيف ليست منفصلة عن التحولات الاقتصادية والاختلالات البنيوية في الاقتصاد الوطني. اختلال إنتاج المهارات -عندما تتحول الموازنة إلى "خطاب" بديل كونها "نظاماً" :
تتفق الدراسات العربية مع التقارير الدولية في أن جودة الموازنة تتطلب الانتقال من "الملاءمة العامة" إلى "تصميم مهاري قابل للقياس" حيث المشكلة تنشأ حين تُدار البرامج دون تحليل احتياجات فعلي، ودون إطار كفايات واضح يربط التعليم بالتشغيل (الأحمدي، 2020؛ العنبي، 2021؛ البوشي، 2021).
وفي ليبيا، تذهب الدراسات إلى أن الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل تعني أن عدم التطابق ليس حادثاً عابراً، بل نتيجة نمط إنتاج مهارات غير محكوم ببيانات سوقية محدثة. كما ترتبط إصلاحات التعليم العالي بقدرة النظام على ترجمة الإصلاح إلى سياسات موازنة قابلة للتطبيق، لا إلى تغييرات شكلية (المفتاحي، 2021).

فجوة البيانات وإحصاءات قوة العمل لعدم التطابق بين سوق العمل والجامعات :

يُعد ضعف البيانات أحد الأسباب المؤسسية لفشل سياسات الموازنة والتوظيف؛ لأن غياب بيانات دقيقة حول سوق العمل والمهارات يضعف قدرة الدولة والجامعات على التخطيط ويضعف قدرة القطاع الخاص على المشاركة ضمن إطار مبني على احتياجات فعلية. وتأتي مراجعة إحصاءات قوة العمل في ليبيا للتأكد من تحسين جودة الإحصاءات شرطاً لتحسين جودة السياسات المرتبطة بالتوظيف والمهارات (ILO, 2025).

وبالمنطق نفسه، تؤكد الأدبيات العربية أن التخطيط التعليمي المرتبط بالسوق يتطلب بنية معلوماتية تعكس احتياجات السوق وتغييراته، وإلا أصبحت الموازنة تقديرية لا علمية (العنبي، 2021؛ الأحمدي، 2020).

تحليل استقرائي لكيفية تفسير عدم التطابق بين السوق الليبي والجامعات الليبية : حيث نستقرأ أن (توظيف المعرفة الدولية في تفسير الحالة الليبية لا نقلها)، يمكن تلخيص الدروس في أربع «قواعد تفسيرية» تُستخدم لاحقاً لبناء التحليل:

1. عدم التطابق في ليبيا ظاهرة مؤسسية مركبة: ناتجة عن تفاعل التعليم وسوق العمل والسياسات (World Bank, 2012; IOM, 2021; العالمي، 2020).
2. الخلل البنوي في سوق العمل (هيمنة القطاع العام/ ضعف الخاص) يفسر محدودية استيعاب المهارات (القيوري، 2019؛ الزوي، 2021؛ ETF, 2024).
3. المواءمة الفاعلة تتطلب حوكمة وبيانات، بدون بيانات سوقية وإحصاءات قوية، لا يمكن تصميم برامج (العتيبي، 2021؛ ILO, 2025).
4. قابلية التوظيف وقنوات تحويل:

القابلية الخاصة بالمهارات تؤكد أن تعزيز المهارات القابلة للتوظيف (التدريب / البحث التطبيقي) هو ما ينسجم مع محور الشراكة، وهو ما يفسر تقليل عدم التطابق (UNICEF & EU/KFM, 2023؛ Mohamed Noor, 2013؛ عبد الغفور، 2021)

أولاً: محددات «الفشل» في سياسات التوظيف- من منظور تحليلي استقرائي

1) هشاشة البنية الإحصائية وضعف قابلية القياس : تتطلب سياسات التوظيف قاعدة معلومات دقيقة عن قوة العمل، البطالة، المهارات، والقطاعات القادرة على الاستيعاب. وعندما تكون الإحصاءات غير مستقرة أو غير قابلة للمقارنة عبر الزمن، تصبح السياسات أقرب إلى «تدخلات تقديرية» لا تدخلات قائمة على دليل. ويبرز مراجعة إحصاءات قوة العمل أهمية توحيد التعاريف، وتحسين أدوات القياس، وتقوية سلسلة إنتاج البيانات بوصفها شرطاً سابقاً لأي سياسة قابلة للتقييم (ILO, 2025).

وعلى المستوى الوطني، تسند المراجع الليبية هذا القصور عبر الإشارة إلى اختلالات سوق العمل وضعف مواءمة المخرجات، ما يضعف قدرة السياسات على تحديد مواضع الخلل بدقة (العوامي، 2020؛ القوي، 2019).

2) تصميم سياسات عامة غير مستهدفة (Non-targeted policies) تُظهر تقارير تقييم سوق العمل أن السياسات التي تُخاطب «الشباب» ككتلة واحدة، أو «الخريجين» بوصفهم فئة متجانسة، غالباً ما تفشل لأنها لا تميز بين مؤهلات عامة مقابل مؤهلات عليها طلب، تخصصات ذات طلب مقابل تخصصات مشبعة، مهارات قابلة للتوظيف مقابل فجوات مهارية محددة.

وفي السياق الليبي، يُفاقم هذا التعميم استمرار عدم التطابق بين المهارات والوظائف (ETF, 2024؛ IOM, 2021). كما تدعم الأدبيات العربية هذا التشخيص عندما تربط فجوة المواءمة بطبيعة التخطيط التعليمي غير المرتبط بمصفوفة طلب واضحة في سوق العمل (الأحمري، 2020؛ العتيبي، 2021؛ البلوشي، 2021).

الدلالة لخريجي الدراسات العليا: غياب «استهداف نوعي» يجعل حملة الشهادات العليا إما خارج برامج التوظيف أصلاً، أو داخل برامج لا تناسب طبيعة مهاراتهم.

3) ضعف التنسيق المؤسسي وتجزؤ الأدوار . تؤكد تقارير سوق العمل أن نجاح السياسات يتوقف على وجود حوكمة تنسيقية تربط التعليم العالي بسياسات التشغيل والقطاع الخاص. وعندما تتحرك الجهات كلٌّ في مساره- الجامعة، وزارة العمل،

جهات التشغيل - بمعزل، تتكرر المبادرات دون أثر مؤسسي (World Bank, 2012؛ IOM, 2021).

وتُعزّز الأدبيات العربية هذا الطرح بإبراز الحوكمة كشرط لضبط الفجوة بين التعليم والعمل، لا بوصفها مفهوماً إدارياً عاماً، بل كنظام قرارات ومسؤوليات ومسائلة (السلمي، 2019).

الإطار التحليلي للدراسة

يُعد الإطار التحليلي حلقة الوصل المنهجية بين الإطار النظري والنتائج، إذ لا يقدم بيانات ميدانية، بل يقوم على تحليل وثائقي نقدي للمراجع والدراسات والتقارير المعتمدة بهدف:

1. تحويل المفاهيم النظرية إلى محاور تحليل قابلة للفحص.
2. تفسير استمرار المعوقات المؤسسية في توظيف خريجي الدراسات العليا.
3. استنباط أنماط مشتركة بين الحالة الليبية والسياقات العربية والدولية.

وبذلك فإن التحليل في الدراسة لا يختبر فرضيات إحصائية، بل يفكك العلاقات السببية المؤسسية الكامنة خلف الظاهرة واسالة المشكلة المدروسة، وذلك كما يلي:

المحور (1): المواءمة بين مخرجات الدراسات العليا وسوق العمل

يركّز هذا المحور على تحليل طبيعة الفجوة بين مخرجات الدراسات العليا واحتياجات سوق العمل، من خلال:

- تحليل مفهوم المواءمة في الأدبيات العربية (أبو قمر، 2019؛ الأحمدى، 2020؛ البلوشي، 2021).
- فحص قدرة البرامج العليا على إنتاج مهارات تطبيقية قابلة للتوظيف (عبد الله، 2022).
- مقارنة التصورات النظرية للمواءمة مع واقع السوق الليبي (البرعصي، 2022؛ العوامي، 2020).

ويظهر التحليل أن المواءمة في السياق الليبي لا تُبنى على تحليل طلب حقيقي للمهارات العليا، بل على اعتبارات أكاديمية داخلية، وهو ما يفسر استمرار الفجوة رغم التوسع في برامج الدراسات العليا.

المحور (2): المعوقات المؤسسية الحاكمة لتوظيف خريجي الدراسات العليا :

يعالج هذا المحور المعوقات من منظور مؤسسي سببي، لا وصفي، من خلال ثلاثة مستويات:

1. الحوكمة والتشريعات

تشير الأدبيات العربية والليبية إلى ضعف الأطر الحاكمة التي تربط التعليم العالي بسياسات التشغيل (السلمي، 2019؛ المفتاحي، 2021)، مع غياب تشريعات تُلزم المؤسسات العامة والخاصة باستيعاب الكفاءات العليا.

2. التخطيط والتنسيق المؤسسي

تؤكد الدراسات أن برامج الدراسات العليا في ليبيا تُخطّط بمعزل عن قواعد بيانات سوق العمل (الزوي، 2021؛ القويري، 2019)، وهو ما يحدّ من قابليتها للتوظيف.

3. البنية التشغيلية لسوق العمل الليبي

هيمنة القطاع العام، وضعف الطلب على المهارات البحثية المتقدمة، تُظهر التقارير الدولية (World Bank, 2012؛ IOM, 2021؛ ETF, 2024) ما يخلق اختلالاً هيكلياً في استيعاب خريجي الدراسات العليا.

المحور (3): الشراكة الجامعة-سوق العمل كآلية تحليلية لحل مشكلة الدراسة :

لا يتعامل هذا المحور مع الشراكة بوصفها توصية إنشائية، بل كآلية مؤسسية قابلة للتحليل من خلال:

- تحليل الأساس النظري للشراكات في الأدبيات العربية (الزهراني، 2020؛ الحمداني، 2021).

- تفكيك متطلبات الشراكة الفاعلة: الحوكمة المشتركة، مواهمة المناهج، البحث التطبيقي (عبد الغفور، 2021).
 - مقارنة غياب هذه المتطلبات في ليبيا مع النماذج الدولية الداعمة للانتقال من التعليم إلى العمل (ILO, 1999)؛ (Mohamed Noor, 2013).
- ويخلص التحليل إلى أن فشل الشراكات في السياق الليبي ليس تقنياً بل مؤسسي-حوكومي بالدرجة الأولى.

المحور (4): الدروس المستخلصة من التقارير الدولية حول ليبيا

يعتمد هذا المحور على الاستقراء التحليلي للتقارير الدولية، لا نقلها، من خلال فيما يلي استخراج حرفي منسق ودقيق للنص الظاهر في الصورة، دون أي تحريف أو إعادة صياغة: (ETF, 2024) تشخيص عدم التطابق بين المهارات والوظائف.

(UNICEF & EU/KFW, 2023) تحليل مؤشرات الانتقال من التعليم إلى العمل.

(ILO, 2025) تفسير أسباب محدودة أثر سياسات التشغيل الموجّهة للشباب وحملة الشهادات العليا. ويُبين التحليل أن السياسات القائمة تُعالج العرض (التدريب والتعليم) أكثر من معالجة الطلب المؤسسي على المهارات العليا.

نتائج الدراسة :-

- في ضوء الإطار التحليلي والاستقراء للإطار النظري، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:
1. وجود فجوة بنيوية مستمرة بين مخرجات الدراسات العليا واحتياجات سوق العمل الليبي، لا تعود إلى ضعف الخريجين بقدر ما تعود إلى غياب التخطيط المؤسسي.
 2. أن المعوقات المؤسسية (الحوكمة، التشريعات، التخطيط) تمثل العامل الحاسم في ضعف توظيف خريجي الدراسات العليا.
 3. أن سوق العمل الليبي، ببنيته الحالية، غير مهياً لاستيعاب المهارات البحثية المتقدمة دون إصلاحات هيكلية.
 4. أن الشراكة الجامعة-سوق العمل تمثل مدخلاً فاعلاً، شريطة توافر إطار حوكمي ملزم لا طوعي.
 5. أن السياسات الحالية تفتقر إلى منظور تكاملي يربط التعليم العالي، التشغيل، والتنمية الاقتصادية.
- توصيات الدراسة :

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من النتائج، توصي بما يلي:

1. تبني سياسة وطنية واضحة لربط برامج الدراسات العليا باحتياجات سوق العمل.
2. إعادة تصميم حوكمة التعليم العالي بما يدمج التشغيل كهدف استراتيجي.
3. تفعيل شراكات مؤسسية ملزمة بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية.
4. تطوير قواعد بيانات وطنية للمهارات والطلب الوظيفي.
5. مواهمة برامج الدراسات العليا مع متطلبات البحث التطبيقي.

المراجع :

أولاً: المراجع العربية

- إصميدة، م. ع. ر.، إسميو، أ. م. ع.، & بن مصطفى، ص. ع. (2022). المهارات التي يتطلبها سوق العمل ومستوى توافرها لدى خريجي قسم الإدارة العامة وإدارة الأعمال *Economic Studies Journal*, 5(4)، 69-91. <https://doi.org/10.37375/esj.v5i4.11469>

- أميمن، ع. ع. (2024). إشكالية غياب الموازنة بين مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل في ليبيا. *Journal of Health Sciences*. <https://ehsj.elmergib.edu.ly/index.php/ejhs/ar/article/view/26>
- الأحمدي، ع. ب. (2020). موازنة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل. *مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية*، 32(1)، 115-138.
- أبو قمر، م. ج. (2019). تكامل التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية: التحديات والآفاق. *مجلة التربية المعاصرة*، 33(2)، 45-78.
- البرعصي، إ. (2022). موازنة مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل الليبي. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة*.
- البرهمي، إ. ج. (2021). موازنة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل الليبي. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*.
- البوشي، س. (2021). الفجوة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل العربي. *مجلة العلوم الاجتماعية*، 49(3)، 201-224.
- الحمداوي، م. (2021). دور السياسات التعليمية في تعزيز قابلية توظيف الخريجين. *مجلة التربية، جامعة عين شمس*، 45(4)، 311-342.
- الزهراني، خ. (2020). الشراكة بين الجامعات وسوق العمل كمدخل للتنمية. *المجلة العربية للإدارة*، 40(2)، 155-182.
- الزاوي، م. (2021). تحديات التعليم العالي في ليبيا في ظل التحولات الاقتصادية. *مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة بنغازي*.
- السلمي، ن. (2019). حوكمة التعليم العالي وعلاقتها بسوق العمل. *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للاقتصاد*، 33(1)، 89-120.
- العريبي، ن. ع. (2018). Factors affecting unemployment among fresh graduates: Applied study of the University of Sebha. *Journal of Pure & Applied Sciences*, 16(2). <https://doi.org/10.51984/jopas.v16i2.36>
- العوكلي، ز. ع. (2014). Higher education and labour market in Libya (Descriptive and analytical study). *Misurata Journal of Social Sciences and Commerce*.
- العوامي، ع. (2020). سوق العمل الليبي ومخرجات الجامعات. *مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية*.
- الفوري، س. (2019). البطالة بين خريجي الجامعات الليبية. *مجلة البحوث الاجتماعية، جامعة طرابلس*.
- الغنيمي، س. (2021). التخطيط التعليمي ومتطلبات سوق العمل. *مجلة العلوم التربوية*، 29(3)، 101-130.
- المفتاحي، ع. (2021). إصلاح التعليم العالي في ليبيا. *مجلة جامعة الزاوية للعلوم الاقتصادية*.
- المهبط، ن. م. (2022). مدى توافق مخرجات التعليم العالي في ليبيا مع متطلبات سوق العمل: دراسة حالة جامعة الزيتونة. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال*، 20(20)، 870-887.
- النويصري، و. ع. (2024). The suitability of higher education outputs to labour market requirements in Libya. *Educational Sciences Journal*.
- الجابري، ف. (2022). التشغيل والبطالة بين خريجي الجامعات العربية. *مجلة دراسات اقتصادية*، 14(1)، 67-94.
- عبد الله، أ. (2022). إشكاليات تشغيل خريجي الدراسات العليا في الوطن العربي. *مجلة دراسات تربوية*، 16(2)، 233-260.
- يوسف، ح. (2020). اقتصاديات التعليم العالي والبطالة. *مجلة البحوث الاقتصادية*، 12(1)، 55-83.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Edali, M. (2023). Graduates skills development for the Libyan labour market. *International Journal of Education & Research*.
- European Training Foundation (ETF). (2024). *Libya labour market & skills mismatch country fiche*.
- International Labour Organization (ILO). (2025). *Review of labour force statistics in Libya*.
- Mohamed Noor, N. S. M. (2013). *Higher education and graduates employability skills*.
- UNICEF, & EU/KfW. (2023). *Youth employability skills in Libya*.
- World Bank. (2012). *Labour market dynamics in Libya*.

Compliance with ethical standards*Disclosure of conflict of interest*

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.